جامعة محمد بن زايد
للعلوم الإنسانية
MOHAMED BIN ZAYED UNIVERSITY FOR HUMANITIES

كلمة سعادة
الدكتور خليفة الظاهري
في ندوة

العمل معاً

لوقف تمويل الإخوان المسلمين في أوروبا

تنظيم
مركز تريندز للبحوث والاستشارات
بالتعاون مع
مجلس الشيوخ الفرنسي
باريس

كلمة سعادة
الدكتور خليفة الظاهري
في ندوة

العمل معاً

لوقف تمويل الإخوان المسلمين في أوروبا

تنظيم
مركز تريندز للبحوث والاستشارات
بالتعاون مع
مجلس الشيوخ الفرنسي
باريس

السيرة الذاتية

لسعادة الدكتور
خليفة مبارك الظاهري

الدكتور خليفة مبارك الظاهري أكاديمي إماراتي بارز، يشغل حاليًا منصب مدير جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية. وقد تقلّد سابقًا عددًا من المناصب القيادية، منها: نائب مدير الجامعة لقطاع الشؤون الأكاديمية، والمدير التنفيذي لمنتدى تعزيز السلم في أبوظبي، ومدير مركز الموطأ، بالإضافة إلى تولّيه رئاسة تحرير مجلات أكاديمية محكّمة.

نال الدكتور الظاهري وسام صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء في عام 2017 تقديرًا لعطائه. أمّا على الصعيد العلمي، فقد حصل على درجة الدكتوراه عام 2021 في موضوع «تفكيك خطاب التطرف في الشريعة الإسلامية»، ودرجة الماجستير عام 2015 في «الحوار وخصائص الخطاب الشرعي»، ودرجة البكالوريوس عام 2012 في «الدراسات الإسلامية».

كلمـــة
سعادة الدكتور خليفة مبارك الظاهري

تتناول هذه الدراسة واقع جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا، مبرزةً خطورتها الأيديولوجية والتنظيمية، ومركِّزة على محورية التمويل بوصفه أداة أساسية لاستدامة نفوذها وتوسّعها داخل المجتمعات الغربية.

تبدأ الدراسة ببيان الأسس الفكرية الراديكالية للجماعة، التي تقوم على عقيدة إقصائية ترفض التعددية وتسعى إلى بناء ولاءات عابرة للدولة الوطنية، ثم تستعرض تحولات الخطاب الإخواني وتوظيفه للتكتيكات البراغماتية لاكتساب الشرعية المجتمعية والسياسية.

وتوضح الدراسة أن مصادر التمويل الإخواني متعددة، وتشمل توظيف الزكاة والأوقاف، والترويج للتمويل الإسلامي والصكوك، واستغلال صناعة المنتجات الحلال، وصولًا إلى استثمار العملات المشفرة وتأسيس شركات وهمية لإخفاء مسارات الأموال. كما ترصد الورقة تأثير هذه التمويلات في الجاليات المسلمة، ولا سيما في أوساط الشباب والجيلين الثاني والثالث من المهاجرين.

كذلك تؤكد الدراسة خطورة هذا التمويل، إذ لا يقتصر على دعم الأنشطة الدعوية، بل يمتد لتمكين كيانات سياسية تعمل على إضعاف الهوية الوطنية، وتعزيز الانعزال المجتمعي، وتغذية خطاب التطرف والكراهية.

وفي إطار المواجهة، تطرح الدراسة استراتيجية شاملة تتضمن محاور رئيسة، أبرزها:

- **إعادة تعريف الجماعة وتصنيفها قانونيًا كتنظيم راديكالي.**
- **إصلاح برامج إعداد الأئمة والخطباء لضمان استقلالها عن النفوذ الإخواني.**
- **تحديث سياسات الرقابة المالية وملاحقة شبكات التبييض وتحالفات الجريمة المنظمة.**
- **إنشاء قاعدة بيانات موحدة للنشاط الاقتصادي للتنظيم.**
- **تقييد التمويل الخارجي ومراقبة شركات المنتجات الحلال والتمويل الإسلامي.**

كما تعرض الدراسة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج في التصدي الشامل للتطرف الإخواني، من خلال إجراءات قانونية وتنظيمية وفكرية رائدة، عززت قيم الاعتدال والمواطنة والتعايش.

وتخلص الدراسة إلى أن مواجهة التمويل الإخواني ليست معركة ضد الدين أو حرية الاعتقاد، بل هي ضرورة استراتيجية لحماية المجتمعات الأوروبية وصيانة السلم الاجتماعي، وتتطلب تعاونًا أوروبيًا دوليًا طويل الأمد يجمع بين التشريع والمراقبة والتثقيف.

كلمـــة نـــدوة

العمل معًا

لوقف تمويل الإخوان المسلمين في أوروبا

تنظيم مركز تريندز في مقر
مجلس الشيوخ الفرنسي بباريس
تاريخ 2025/6/30

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الحضور، الزملاء الباحثون والمعنيون،

يسعدني ويشرّفني أن أقف بينكم اليوم في هذا الملتقى المهم المنعقد في مقر مجلس الشيوخ الفرنسي في باريس، الذي ينظمه مركز تريندز للبحوث والاستشارات، في إطار جهود مشتركة تعكس وعيًا أوروبيًا متصاعدًا بأهمية التصدي لتمويل جماعات الإسلام السياسي العابرة للحدود، وفي طليعتها تنظيم الإخوان المسلمين الذي يُعد النموذج الأكثر قدرة على التكيف والتحور وإعادة إنتاج ذاته، مستفيدًا من المظلّة الدينية والعاطفة الوجدانية، فضلًا عن المساحات القانونية المتاحة في المجتمعات الأوروبية.

الحضور الكريم،

في مستهل هذه الكلمة، وقبل الانتقال إلى بحث مصادر التمويل التي تستند إليها جماعة الإخوان المسلمين، أجد من الضروري أن أوضح بإيجاز ماهية هذه الجماعة وما هي الأفكار التي تقوم عليها ويؤمن بها أتباعها.

إن الإخوان جماعة إقصائية في بنيتها العميقة وفلسفتها التنظيمية؛ إذ تقوم عقيدتها على أيديولوجيا شمولية ترى نفسها مالكة للحقيقة المطلقة وصاحبة الاحتكار الحصري لفهم الدين وتطبيقه. وهي لا تؤمن بالتعددية الفكرية أو السياسية إلا بوصفها تكتيكًا مرحليًا يتيح لها التسلل إلى الفضاء العام وبناء النفوذ، لتعود لاحقًا إلى فرض رؤيتها الأحادية.

وفي تصور الإخوان، لا وجود لمفهوم الوطن ولا لقيمة المواطنة الحديثة، فالفرد لا يُعرَّف بانتمائه الوطني أو التزامه بقوانين الدولة، بل بولائه الكامل للجماعة ومرشدها الأعلى الذي يُمنح سلطة شبه مطلقة على الفكر والسلوك. وبهذا، فإن أي انتماء آخر - وطنيًا كان أو مدنيًا - يُعد ولاءً منقوصًا أو انحرافًا عن الطريق.

كما تتبنى الجماعة عقيدة صدامية تعتبر المخالفين أعداء يجب إخضاعهم أو إقصاؤهم، وتُلحق بهم وصمة التكفير، مستندة إلى خطاب ديني انتقائي يشرعن العنف تحت ستار الجهاد، ويعد الصراع مع الآخر المختلف واجبًا دينيًا. وبذلك يُستبدل الحوار والتعايش بمنطق الاستعلاء والفرز الأخلاقي والعقدي.

ولعل من أخطر سمات هذه الجماعة أنها تتصف بمرونة الحرباء؛ فهي قادرة على تغيير خطابها ولغتها وشعاراتها بحسب مقتضيات اللحظة التاريخية وموازين القوى. فإذا اقتضت مصالحها أن ترتدي ثوب الاعتدال المدني

والديمقراطي، لا تتردّد في ذلك، لكنها تحتفظ في بنيتها العميقة برؤية راديكالية لا تقبل التعايش الحقيقي.

وهي كذلك تعمل وفق أجندة خفية متدرجة تستهدف زعزعة استقرار الدول، وإضعاف مؤسساتها الوطنية، والتشكيك في شرعيتها، وتسفيه منجزاتها الحضارية، تمهيدًا لإعادة تشكيل المجتمعات وفق تصورها الأيديولوجي. وتحرص في كل مرحلة على الاستثمار في بؤر النزاع والأزمات الاجتماعية والاقتصادية، إذ ترى في الفراغ والألم والتهميش فرصًا لتوسيع قاعدتها والتسلل إلى القلوب والعقول.

وفي رؤيتها، لا يجوز أن يكون الحكم إلا في نطاق ديني تُعرّفه هي حصريًا. فهي ترى الدولة المدنية الحديثة بما تحمله من قيم التعددية والمساواة والحقوق

الفرديـة تهديـدًا مباشرًا لمشروعها، وتسـعى إلى هدم هذا النسـق أو تحويره ليتسـق مع منطقها الشـمولي.

وإن كانت تتظاهر أحيانًا بقبول المؤسسـات الدسـتورية أو المشـاركة السياسية، فـإن هـذا القبول ليس خيـارًا مبدئيًا، بـل أداة تكتيكية تُوظّف للوصول إلى السـلطة أو لتحقيـق أهـداف مرحليـة، وسرعـان مـا تتراجـع عنـه حين تستشـعر القـدرة على فـرض مشروعهـا دون حاجة إلى تغطية شـكلية.

إن جماعـة الإخـوان في جوهرها حركة إقصائية صداميـة، تتغذى على النزاعات والدمـاء والانقسـامات، ولا تملـك مشروعًـا حضاريًـا حقيقيًـا للتعايـش أو البنـاء، بل تكتفـي بإنتـاج خطـاب شـعاراتي مشـحون بالكراهيـة للآخـر، وباحتقـار كل مـا لا ينـدرج تحـت عباءتهـا الفكريـة والتنظيمية.

ولهـذا كلـه، فـإن إدراك حقيقـة هـذه الجماعـة دون أوهـام أو تجميـل هـو الخطـوة الأولى في أي مـشروع جاد لصيانة الدولة الوطنية وحماية السـلم المجتمعي مـن خطـر التـشرذم والصراعـات المؤدلجة.

الأخوات والإخوة

أود في مسـتهل هـذه الكلمـة أن أعـرب عـن تقديـري للتقريـر الصـادر عـن الإدارة العامة للأمن الداخلي الفرنسـية بشـأن الإخوان المسـلمين والإسـلام السـياسي في فرنسـا، إذ يُعـد دراسـة اسـتراتيجية معمقـة تناولـت حضـور جماعـة الإخـوان في فرنسـا وأوروبـا، محلّلـةً أفكارهـا وبُناهـا التنظيميـة وأدوات نفوذهـا المختلفـة. وقـد ركّـز التقريـر عـلى رصـد تأثـير هـذه الجماعـة في المـدى المجتمعـي والسـياسي البعيـد، وهـو ما يعكـس وعيًا متناميًـا بخطورة تغلغـل الإخوان في البيئـات المحلية،

ومحاولاتهم المنهجية لإعادة صياغة هوية الشباب من أبناء الجاليات المسلمة، وإقصائهم عن الانتماء الوطني، لصالح هويات مغلقة تتسم بالانكفاء والتطرف.

أيها الحضور الكريم،

إن مسألة التمويل لدى الجماعات المتطرفة، كالإخوان وسواهم، تمثّل الركيزة الجوهرية لاستدامة بنيتها التنظيمية وقدرتها على التأثير والانتشار والتجنيد. فمن دون مصادر التمويل، لا يمكن للإخوان أن يديروا مدارسهم الصيفية لتجنيد أبناء الجاليات الإسلامية، أو ينشئوا جمعياتهم الثقافية لاختراق المجتمعات والنخب، أو ينفقوا على إعلامهم وحملاتهم السياسية. وحين تجف هذه المصادر، يفقد التنظيم تدريجيًا قدرته على الوجود والتأثير وإنتاج الرمزية التي يعتمد عليها في استقطاب الشباب والأجيال الجديدة.

لقد تركّز حضور الإخوان المسلمين في أوروبا على قاعدة ناشطة تُقدَّر بنحو خمسين ألف فرد في القارة الأوروبية، إلى جانب عدد مماثل أو يزيد في الولايات المتحدة الأميركية. وتتكوّن هذه القاعدة من شرائح اجتماعية ومهنية متنوعة، تشمل الطلبة والطالبات، والشباب المتدين، فضلًا عن فئات لها صلات مباشرة بالمؤسسات التعليمية والإدارية في بلدان الإقامة. كما تضم المجموعات المهاجرة الوافدة من الدول العربية والإسلامية في مواسم محددة بدوافع اقتصادية أو سياحية أو تجارية، وتختلف طبيعة ارتباط هؤلاء جميعًا بالتنظيم الدولي للإخوان باختلاف السياقات المحلية والخصوصيات القانونية والسياسية لكل بلد.

وتأتي الفروع الأهم للتنظيم من حيث التأثير والقدرة التنظيمية في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، حيث تشكّل هذه المراكز ثلاثية رئيسة تحافظ على

صلات متينة بشبكات الإخوان العالمية، وتوجّه عمل اللجان المحلية التي يديرها عادة أفراد يحملون جنسيات تلك الدول، ما يمنحهم غطاءً قانونيًا ومرونة في التحرك والتمويل.

أما مصادر الجاذبية التي تمكّن الإخوان من بناء قواعد التأييد والتأثير داخل البيئات المهاجرة، فهي متعددة الأبعاد، ويمكن إجمالها في المحاور الآتية:

- **أولًا:** شريحة الجيلين الثاني والثالث من أبناء المهاجرين ذوي النزوع الديني، الذين يرتادون المساجد ويبحثون عن الدعم في حل الإشكالات الأسرية ذات الطابع الشرعي، أو يحتاجون إلى الإرشاد في مسائل الاندماج القانوني والاجتماعي. وتمثل هذه الفئة المجال الأوسع لاستقطاب الجماعة.

- **ثانيًا:** القادمون إلى أوروبا وأميركا لأغراض الدراسة أو العمل، لا سيما من كانت لهم في بلدانهم الأصلية انتماءات إلى جمعيات أو أحزاب إسلامية، وهؤلاء يجدون في الأطر الإخوانية امتدادًا طبيعيًا لهوياتهم وخبراتهم.

ومع التزايد الملحوظ في أعداد المسلمين المقيمين في أوروبا، برزت إلى الواجهة كيانات وظيفية متخصصة تنظم شؤون هذه الجاليات وفق اهتماماتها المهنية والاجتماعية، من قبيل اتحادات الطلاب، وروابط العمل والعمال، واتحادات التربويين، فضلًا عن اتحادات الأكاديميين والأطباء المسلمين، إلى جانب جمعيات الإرشاد والدعوة. وقد تمكن الإخوان من ترسيخ نفوذ ملموس داخل قطاع واسع من هذه اللجان، خصوصًا تلك التي تضم عناصر من أصول عربية وبعض الهيئات الإسلامية ذات الطابع العام، مستفيدين من قدرتهم التنظيمية وخبراتهم في بناء شبكات اتصال وتجنيد وتعبئة مالية. وتتميز هذه الجمعيات بأنها تعتمد في تمويلها على

اشـتراكات أعضائهـا المقتدريـن، مـا يوفـر لهـا مصـادر ماليـة مسـتقرة نسـبيًا ويعزز اسـتقلالها عـن الدعـم الخارجـي المبـاشر.

- **ثالثًـا:** العائلات المسـلمة التي يلتحق أبناؤها بالمـدارس الصيفية أو الفصول المسـائية التـي يـشرف عليها الإخـوان، وهي مـدارس لا تقتصر على التعليـم الديني، بـل تمتـد لتجنيد الطلبـة بأفكار إخوانيـة متطرفة.

- **رابعًـا:** فئـة المقتدريـن الذيـن يفـدون في موسـم الصيـف إلى دول مثـل بريطانيـا وألمانيـا والسـويد، ويقدّمـون تبرعـات سـخية لدعـم أنشـطة الجمعيـات الإسـلامية، بمـا فيهـا تلـك التـي يهيمـن عليهـا الإخـوان.

- **خامسًـا:** المشـاركون في المخيـمات الصيفية التـي تنظمها اتحـادات الطلاب المسـلمين في أوروبـا وأمـيركا، والتي تسـتقطب بوجه خاص شـبانًا من بلـدان المغرب العـربي ومصر.

- **سادسًـا:** الفعاليـات الموسـمية الكـبرى التـي تنظمهـا الجمعيات الإسـلامية في الأعيـاد والمناسـبات الدينيـة، فضـلًا عـن معسـكرات التثقيـف الدينـي والتربـوي للأطفـال والفتيـان، والتـي شـهدت السـنوات الأخـيرة فيهـا تزايـدًا لافتًا في مناسـبات التضامـن السـياسي مـع قضايـا مثل فلسـطين وغزة، وكذلـك حملات التأييـد لإخوان تونـس بعـد إخفـاق تجربتهم السياسـية.

الحضور الكريم،

لقـد أدرك الإخـوان المسـلمون، بحكـم امتـداد تاريخهـم التنظيمـي وتشـعّب هياكلهـم العابـرة للحـدود، باكـرًا أن المـوارد الماليـة تمثـل الرافعـة الحيويـة لبنـاء شـبكات النفوذ وتأمين اسـتمرار التأثير في المجتمعات المسـتهدفة. كما اسـتوعبوا أن

الانخـراط في الأنشـطة الاقتصادية، بمـا في ذلك الأعمال الخيريـة الظاهرية، يوفّر لهم غطـاءً قانونيًـا مشروعًـا يتيـح لهم الانتشـار بعيـدًا عن الشـبهات المبـاشرة، وتحقيق مـوارد يصعـب أحيانًـا تعقـب تدفقاتهـا ورصدها.

ولهذا، حرصوا على بناء اقتصاد موازٍ ذي طابع إسـلامي تحت شـعار «الاقتصاد الإسـلامي»، مسـتعينين بمنظومـة فكريـة صـاغ معاييرهـا المرجعيـة الدكتور يوسـف القرضـاوي، مؤسـس «الاتحـاد العالمي لعلماء المسـلمين» التابع للتنظيم. وقد اسـتند هـذا التصـور الاقتصـادي إلى جملـة مـن الأدوات والممارسـات التـي اكتسـبت مـع مـرور الوقـت طابعًـا مؤسسـيًا معقـدًا، يمكـن تلخيص أبـرز ملامحهـا فيما يلي:

أولًا : توظيف الزكاة كآلية تمويل مستدامة، واستغلال موارد الأوقاف:

اعتمـد الإخـوان عـلى خطـاب دينـي مؤثـر يذكّـر الجاليـات المسـلمة بوجـوب إخـراج الـزكاة بنسـبة 2.5% مـن الأمـوال المكتنزة، وتوجيههـا إلى مصارفهـا الشرعية كالفقـراء والمسـاكين وأعـمال الـبر. لكنهـم حرصـوا عـلى إقنـاع روّاد المسـاجد والجمعيـات الإسـلامية في أوروبـا بـأن التـبرع بهـذه الأمـوال لصالـح مؤسسـاتهم ومسـاجدهم يُحقـق مصلحـة دينيـة مضاعفـة، ويضمن اسـتمرار النشـاط الدعوي. وبسـبب تنافـس الجماعـات الإسـلامية على هـذه المـوارد، تحوّلت الزكاة إلى سـاحة صراع صامـت عـلى الـولاءات وشرعيـة التمثيـل.

كـما يعمـد الإخوان إلى اسـتغلال مـوارد الأوقـاف وتوجيهها لخدمـة مشروعهم التنظيمـي، عـبر السـعي المنهجـي إلى تعيـين كـوادر محسـوبة عليهم داخـل إدارات الأوقـاف والجمعيـات الخيريـة والمؤسسـات الدينيـة، بما يتيـح لهم التأثـير في توجيه المـوارد والقرارات.

ورغـم أن التبرعـات الوقفيـة تُخصّـص في ظاهرهـا لأغراض اجتماعيـة مشروعة، فـإن جـزءًا منهـا يُعـاد توجيهه بصـورة منظمة لدعم الأنشـطة الدعويـة والتنظيمية للجماعـة. ولا يقتـصر الأمـر عـلى التمويـل، بـل يمتـد إلى توظيف العمـل الاجتماعي أداةً لكسـب الـولاء الشـعبي والشرعيـة الرمزيـة؛ إذ تقـدّم الجمعيـات التابعـة لهـم مسـاعدات غذائيـة ودعـمًا ماليًـا وخدمـات تعليميـة لبعـض الفئـات، في محاولـة لاسـتمالة قلـوب النـاس وربطهـم بعلاقة اعتـماد معنـوي ومادي.

ثانيًا: إحكام السيطرة على التمويل الإسلامي

سـعت الجماعـة إلى ترسـيخ قناعـة لـدى الجاليـات بـأن التعامـل مـع البنـوك التجاريـة محظـور شرعًـا، وأن التمويـل الإسـلامي هـو البديـل المأمـون. وبهـذا المنطـق، جـرى الترويـج للنوافـذ التمويليـة التـي يديرهـا التنظيـم عـبر شـبكات مـع شركات صغـيرة تسـتهدف إقـراض الشـباب قروضًـا ميـسرة بدعـوى الاسـتثمار المـشروع. إلا أن هـذه القـروض تتحـوّل مـع الوقـت إلى أدوات تجنيـد، وتسـاهم في بنـاء شـبكة شركات صغـرى متشـابكة تنمـو لتصبـح كيانًـا اقتصاديًـا واسـع النفـوذ متعـدد الأدوار.

ثالثًا: الترويج للصكوك الإسلامية كأداة استقطاب استثماري

عملـت الجماعـة عـلى فتح قنـوات اتصال مـع شركات دولية ومؤسسـات مالية كـبرى، وإقناعهـا بأهميـة الاسـتثمار في الصكـوك الإسـلامية التـي شـهدت نشـاطًا متزايـدًا في مراكـز ماليـة مثـل لوكسـمبورغ ولنـدن. وتسـتغل هذه الصكـوك لجذب شريحـة مـن رجـال الأعـمال المسـلمين الذيـن يثقـون بجـدوى التمويـل الشرعـي،

فيتحوّلون في كثير من الحالات إلى داعمين للتنظيم من غير قصد أو وعي بأبعاد ذلك الارتباط.

رابعًا: التوسع في قطاع صناعة الحلال

طوّرت الجماعة استراتيجية للسيطرة على سوق المنتجات الحلال، انطلاقًا من مزاعم الالتزام بالشروط الدينية. ومع توسّع هذه السوق وتنامي طلب المستهلكين المسلمين على منتجات الحلال، بدأت الشركات المرتبطة بالتنظيم تتحوّل إلى كيانات مؤثرة تعمل في قطاعات متنوعة تشمل الأغذية ومستحضرات التجميل والدواء، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والأزياء. وقد ساعد هذا التنويع على تنمية إيرادات مستمرة تحت غطاء الامتثال الديني.

خامسًا: خطاب «تطهير المال»

ابتكر الإخوان صيغة خطابية دينية تقنع أفراد الجاليات بأن الفوائد البنكية الناتجة عن التعامل مع المصارف التقليدية مالٌ محرم ينبغي «تطهيره» عبر التبرع به للجماعة. وقد أتاحت هذه الآلية تدفق أموال إضافية تُجمع باسم البر والإصلاح، بينما تُوظّف في تمويل الأنشطة التنظيمية.

سادسًا: استغلال البيئة الرقمية والعملات المشفرة

واكب الإخوان التطورات التقنية في المجال المالي، فوسعوا حضورهم في التبرعات الرقمية والعملات المشفرة، واستثمروا في منصات التمويل الجماعي التي تقدّم نفسها تحت غطاء إنساني لدعم الفقراء والمحتاجين. إلا أن هذه

القنوات الجديدة تنطوي على صعوبة عالية في التتبع والرقابة، بسبب الطبيعة اللامركزية لتقنيات الـ (Blockchain)..

سابعًا: تأسيس شركات وهمية وشبكات اقتصادية موازية

أنشأت الجماعة شركات صغيرة لا نشاط فعليًا لها سوى تدوير الأموال وتمويه مساراتها، وحرصت على اختيار مقارّها ضمن المناطق الاقتصادية الحرة التي تتيح تسهيلات ضريبية وضبابية تنظيمية. ومع مرور الوقت، تتكوّن شبكات مترابطة تتحوّل عمليًا إلى امتداد عضوي للبنية المالية الإخوانية العابرة للحدود.

وبفضل هذه الأدوات مجتمعة، استطاع التنظيم بناء منظومة اقتصادية شديدة التعقيد والمرونة، تجمع بين الشرعية الشكلية والفاعلية العملية، وهو ما يفرض على الدول والمؤسسات الرقابية تطوير مقاربات حديثة قادرة على فك هذا التشابك، وتحقيق الشفافية، ومواجهة تسييس الموارد المالية.

الأخوات والإخوة،

إن خطورة التمويل الإخواني لا تنحصر في دعم الأنشطة الدعوية أو الترويج الإعلامي لأفكار الجماعة، بل تمتد لتشمل تمكين كيانات مرتبطة بأجندات سياسية تتجاوز الحدود الوطنية، بما يترتب عليه جملة من الآثار العميقة على الأمن القومي الأوروبي، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- **إضعاف الهوية الوطنية للجاليات المسلمة**، وإنتاج حالة من العزلة الثقافية والاجتماعية، مع تعزيز الهوية الإسلامية وتهميش الهوية الوطنية، والسعي إلى أسلمة المجتمعات الأوروبية، بما يُهدد تماسك مفهوم الدولة الوطنية ويقوّض أسس المواطنة الجامعة القائمة على قيم المشاركة والاندماج.

- **استخدام ورقة الجاليات كأداة ضغط سياسي** ضد الحكومات الأوروبية، لا سيما في أوقات التوتر مع بعض دول العالم الإسلامي، حيث يجري توظيف الروابط الدينية والعاطفية لحشد المواقف، وافتعال حملات تشغيب إعلامي وسياسي، واستغلال الأزمات مثل أزمة غزة وغيرها.

- **تغذية نمط من التطرف الهجين** يتميز بتداخل المصالح بين الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة، مما يعقّد جهود الملاحقة القانونية ويضاعف المخاطر الأمنية.

- **تهديد مقومات التعايش السلمي**، نتيجة سعي الجماعة إلى احتكار الخطاب الديني داخل المساجد والمراكز الثقافية، وفرض هيمنتها على برامج إعداد الأئمة والخطباء، وهو ما يؤدي إلى مصادرة التنوع الفقهي والفكري لصالح رؤية أيديولوجية أحادية تُضعف الثقة بين المسلمين وبقية مكونات المجتمع.

- **ترسيخ مفاهيم متطرفة تهدد الأمن القومي**، إذ يسهم خطاب الجماعة، المدعوم بالتمويل المستمر، في زرع مفاهيم بالغة الخطورة في وجدان قطاعات من الجاليات المسلمة، مثل فكرة الجهاد بصيغته العنيفة، والتكفير المنهج لكل من يخالف رؤيتهم العقائدية أو السياسية. ومع مرور الوقت، تتحوّل هذه المفاهيم إلى أرضية خصبة لتغذية نزعات التطرف والانغلاق ورفض الاندماج، بما يشكّل تهديدًا مباشرًا للسلم الأهلي وللأمن القومي الأوروبي على المدى البعيد.

- **بناء ولاءات عابرة للدولة الوطنية**، إذ تعمل الجماعة على إعادة تشكيل الولاءات والانتماءات، بحيث يُعاد تعريف الهوية الدينية في سياق تنظيمي مغلق يدين بالولاء لمرجعيات دينية وأيديولوجية خارج حدود الدولة. وبهذا، تنتقل العلاقة بين الفرد ودولته من رابطة المواطنة إلى تبعية أيديولوجية خارجية، وهو ما يُقوّض الأسس الدستورية لمفهوم الدولة الوطنية الحديثة.

الحضور الكريم،

تشكل جماعة الإخوان المسلمين خطرًا قوميًا جسيمًا على استقرار الدول الوطنية وهويتها الدستورية، إذ قامت على فلسفة أيديولوجية ترى الولاء للتنظيم فوق الولاء للوطن، وتعتبر العنف والفوضى أدوات مشروعة لتحقيق أهدافها. ولذلك، فإن مواجهة هذا الخطر تتطلب استراتيجية شاملة وجادة

لتجفيف منابع تمويل الجماعة ووضع حد لقدرتها على العبث بمقدرات المجتمعات وتغذية الانقسامات.

وتتأسس هذه الاستراتيجية على عدد من المحاور الرئيسة، من أبرزها:

1. إعادة تعريف صورة الجماعة على حقيقتها

ينبغي توضيح حقيقتها للرأي العام وللجهات الرسمية باعتبارها تنظيمًا متطرفًا ذي تاريخ طويل في الترويج للعنف ورفض الدولة الوطنية، والتمكين للفوضى بدلًا من النظام، وتقديم مفاهيم الجهاد العدائي والقتل على قيم المحبة والاستقرار. ومن الضروري كذلك مواجهة محاولات التجميل الإعلامي التي تُظهرها في صورة جماعة دعوية سلمية، في حين أنها في حقيقتها بنية أيديولوجية سياسية تسعى للتغلغل وفرض وصايتها على الجاليات.

2. إعادة النظر في برامج تدريب الأئمة والخطباء

يمثل ملف تدريب الأئمة والخطباء في أوروبا أحد أهم الأدوات التي تستثمر فيها جماعة الإخوان المسلمين لبناء نفوذها على المدى الطويل، إذ تدرك الجماعة أن من يملك المنبر يملك القدرة على التأثير في العقول والقلوب وصياغة وعي الأجيال الجديدة من المسلمين في المهجر.

لقد نجح الإخوان خلال العقود الماضية في ترسيخ حضورهم داخل عدد من برامج تأهيل الأئمة، سواء عبر سيطرتهم على الجمعيات الدينية المشرفة على تلك الدورات، أو من خلال مد جسور التعاون مع جامعات ومعاهد خارجية تتبنى تصوراتهم الفكرية. وبهذا أصبحت كثير من برامج التكوين الديني بيئة

حاضنة لخطاب يخلط التدين السليم بالأيديولوجيا السياسية، ويمنح التنظيم سلطة رمزية ومادية على المجتمعات المسلمة.

وتكمن خطورة هذا النفوذ في عدة أوجه، منها:

- **إنتاج خطاب أيديولوجي مقنّع:**

الأئمة الذين تلقوا تدريبهم ضمن منظومة فكرية إخوانية يتبنون رؤى انتقائية للدين، يجري فيها تسويغ الطاعة للتنظيم بوصفها التزامًا دينيًا، والتشكيك في شرعية المؤسسات الوطنية، وبث شعور الاغتراب والعزلة عن القيم الأوروبية.

- **احتكار مرجعية الفتوى والتوجيه:**

حين يسيطر الإخوان على برامج التدريب، يصبح الإمام مجرد ناقل مباشر لتوجيهات الجماعة، فتتحوّل المساجد إلى فضاء تعبئة وتحريض، ويُقصى كل خطاب مستقل أو تعددي، ما يهدد التعايش ويزرع بذور التطرف المنهج.

- **تكوين شبكات ولاء غير مرئية:**

إن تدريب الأئمة ليس عملية تعليمية معزولة، بل هو إنتاج شبكة اجتماعية متكاملة تربط الخطيب بمراكز النفوذ، وتجعل موارد المسجد والأنشطة التابعة له جزءًا من دورة التمويل والتجنيد.

- **شرعنة الخطاب السياسي للجماعة:**

يتيح هذا النفوذ للأئمة توظيف المناسبات الدينية (كالخطب والدروس والاحتفالات) كمنصات شرعنة وتطبيع مع أجندات التنظيم السياسي، مما يخلط بين الممارسة الدينية والولاء الحزبي.

3. إنشاء كيانات دينية لتثبيت الحضور ونشر التطرف

لقد أنشأ الإخوان كيانات عديدة لتثبيت حضورهم التنظيمي وتوسيع نفوذهم على مستوى القارة الأوروبية، من بينها: مجلس المسلمين الأوروبيين (CEM) الذي يتخذ من بروكسل مقرًا له، و«مسلمو فرنسا» (MF) الذي يمثل ذراعهم الرسمي في الداخل الفرنسي، فضلًا عن منظمات شبابية مثل FEMYSO وCCIE، التي تنشط في قضايا الهوية والحقوق وتستهدف بشكل خاص شريحة الشباب.

وتتسم هذه الكيانات بخطاب ديني متشدد وإقصائي يسعى للتأثير على الأئمة وتوجيه فكر الأجيال الجديدة، ويركز على ترسيخ فكرة الهوية المنغلقة والمنفصلة عن القيم الوطنية. كما توظف هذه المنظمات قضايا حساسة مثل **الإسلاموفوبيا والصراع الفلسطيني** لتغذية مشاعر المظلومية وتكريس رواية الاضطهاد بهدف كسب التعاطف واستقطاب الشباب إلى دوائرها التنظيمية والفكرية

وبناءً على هذه التحديات، فإن **إعادة تأهيل برامج تدريب الأئمة والخطباء في فرنسا وأوروبا عمومًا يجب أن تكون أولوية مركزية في أي استراتيجية شاملة لمواجهة تمدد الإخوان.**

ويقتضي ذلك العمل على عدة مستويات:

- **أولًا: تطوير منظومة تدريب وطنية مستقلة**

يجب إنشاء معاهد وطنية ذات طابع أكاديمي ومعتمد رسميًا، تتولى إعداد

الأئمـة وفـق **مناهج تدمـج المعرفة الشرعيـة بضوابـط المواطنة والقيـم الجمهورية**، وتقـوم على ترسـيخ مبـادئ التعايش، والاحـترام المتبادل، ونبـذ التطرف.

- **ثانيًا: ضبط معايير الاعتماد والإجازة**

ينبغـي ألا يُسـمح لأي جهـة غير مرخصة بخـوض برامج إعداد الأئمـة، مع إلزام الخطبـاء والأئمـة بالخضـوع لدورات تطوير مسـتمرة تـشرف عليها هيئـات محايدة تضمن اسـتقلالية المضامين.

- **ثالثًا: تعزيز الشراكات مع الدول المعتدلة**

يمكـن الاسـتفادة مـن تجـارب الدول التـي نجحت في بنـاء نماذج دينيـة وطنية متوازنـة، وفي مقدمتهـا دولـة الإمـارات العربية المتحدة التي أنشـأت **برامج تدريبية رائـدة للأئمـة والخطبـاء تقوم على الوسـطية والاعتدال ومناهضة التسـييس**.

- **رابعًا: تطوير إطار قانوني يحمي المساجد**

مـن المهـم وضـع لوائـح واضحـة تنظـم علاقـة المسـاجد والجمعيـات الدينيـة بمصـادر التمويـل الخارجـي، وتحظـر أي تدخـل تنظيمـي في إدارة الشـؤون التربوية والدعوية.

- **خامسًا: الاستثمار في تكوين قادة دينيين من أصول محلية**

إن تكويـن أئمـة مـن أبنـاء الجاليـات المقيمـة يسـاهم في **إعـادة بنـاء الثقـة بـين الجاليـة والدولـة**، ويمنـح هـؤلاء القادة الشرعيـة الاجتماعيـة والثقافيـة، ويقلل قابليـة المسـاجد للاخـتراق مـن الخـارج.

- **سادسًا: مراقبة المحتوى الدعوي والوعظي**

ينبغي وضع آلية علمية لرصد الخطاب المقدم في الخطب والدروس والأنشطة الدينية، وضمان خلوّه من التحريض أو التوظيف السياسي، مع احترام حرية المعتقد والاختلاف الفقهي المشروع ولاسيما المحتوى الرقمي في مواقع التواصل الاجتماعي.

- **سابعا: المجالس والمؤسسات التابعة للإخوان وتقديم البدائل:**

حلّ المجالس والمؤسسات التابعة للإخوان يُعد خطوة ضرورية لتجفيف منابع نفوذهم، وينبغي أن يُواكب ذلك تقديم بدائل مسؤولة بالتعاون مع المدارس الدينية المعتدلة، بما يضمن استمرار الدور التربوي والاجتماعي للمؤسسات الدينية دون فراغ أو انكفاء.

ويجب أن يُصاحب هذا الجهد إرساء رواية دينية أصيلة ومتوازنة، تقوم على احترام قيم الوطن والولاء له، وتنبذ العنف والتشدد والانغلاق، وتولي عناية خاصة بترسيخ الأخلاق والقيم الإنسانية الجامعة. كما ينبغي أن تكون هذه الرواية قائمة على احترام الكرامة البشرية وصونها، والانفتاح على الأديان المختلفة بروح التسامح والتعارف، بعيدًا عن الإقصاء أو ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة

فقد شرعت السلطات في معظم الدول الأوروبية، باستثناء بريطانيا، في تكثيف الرقابة على المساجد والجمعيات الإسلامية، مركّزةً على جانبين أساسيين: **مصادر التمويل ونطاق النشاطات المرتبطة بالتطرف**. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، اتُخذت خطوة استراتيجية بإنشاء معاهد وطنية لتأهيل الأئمة محليًا عوضًا عن استقدامهم من تركيا، التي كانت تتولى إرسال الأئمة وإدارة شؤون كثير من المساجد. أما في فرنسا، فقد فقد اعتبر التقرير الرسمي جماعة الإخوان المسلمين تهديدًا مباشرًا لأمن الدولة واستقرارها. وفي سياق متصل، بادرت

حكومات النمسا وبعض دول اسكندنافيا إلى **فرض قيود صارمة على أنشطة الجمعيات الواقعة تحت نفوذ الإخوان**، في محاولة للحد من تمدد خطابها وتأثيرها في المجتمعات المسلمة

إن **التحكم في برامج تدريب الأئمة هو قلب استراتيجية التغلغل الإخواني**، كما أن استعادتها لصالح مقاربة وطنية محايدة ومتسامحة هو قلب استراتيجية المواجهة. فلا يمكن تحقيق الأمن الفكري والاجتماعي إلا بقطع الطريق على من يوظف المنابر الدينية لتكريس التبعية والانقسام، وإرساء بدائل تعزز السلم الأهلي وتحفظ كرامة التدين من الابتذال الأيديولوجي

4. تحديث سياسات الرقابة المالية

يتعيّن إعادة تقييم السياسات الأوروبية والفرنسية الخاصة بمكافحة تمويل الإخوان، خاصةً في ظل التطور الكبير في أدوات التحويل المالي، كالعقود الذكية والعملات المشفرة التي تُستخدم للتحايل على الأنظمة المصرفية. إن تجاهل هذه الوسائل التقنية يتيح للتنظيم نقل موارده عبر حدود الدول بسهولة.

5. رصد التحالفات مع شبكات الجريمة المنظمة

تبرز خطورة ما يمكن وصفه بـ«الإرهاب الهجين»، حيث تتقاطع مصالح التنظيم مع منظمات الجريمة المنظمة في تبييض الأموال، وإنشاء الشركات الوهمية، وعمليات الاحتيال واختلاس التبرعات، وقرصنة البيانات المالية. وهذا يفرض **توسيع أدوات المراقبة والتحقيق** لتشمل الجريمة الاقتصادية المنظمة المرتبطة بالإخوان.

6. تعزيز التنسيق الأوروبي والدولي

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت على مستوى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا يزال الإخوان يستفيدون من غياب سياسة موحّدة بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن تصنيف الجماعة وإجراءات مواجهتها، ما يتيح لهم التنقل بين التشريعات واستغلال الثغرات. لذلك، تُعد **إقامة آلية تنسيق مباشر مع الدول ذات الخبرة الواسعة في مكافحة الإرهاب الإخواني ضرورة ملحة**، بما يشمل تبادل المعلومات والبيانات الدقيقة حول البنى التمويلية للتنظيم.

7. إنشاء قاعدة بيانات موحّدة للنشاط الاقتصادي للتنظيم

يجب تطوير قاعدة بيانات مركزية على مستوى وطني وأوروبي لتوثيق ومتابعة مصادر التمويل المرتبطة بالإخوان سواء كانت رسمية أو غير رسمية، مع فرض **مراقبة مالية صارمة على الجمعيات والمؤسسات** التي يشتبه بعلاقتها بالتنظيم، وضمان عدم تسرب الأموال باسم التبرعات الخيرية.

8. تقييد التمويل الخارجي

من الضروري إصدار تشريعات صارمة تمنع بشكل كامل تلقّي أي تبرعات من جهات أو دول أجنبية يُعرف دعمها العلني للإخوان وتوظيفها لهم في تحقيق مصالح جيوسياسية محددة.

9. إعادة تنظيم تمويل المساجد والمراكز الثقافية

ينبغي **تفعيل مقترح إنشاء صندوق مستقل لتمويل المساجد والمؤسسات الإسلامية**، يعمل تحت إشراف لجنة عليا تتولى توزيع الموارد بشفافية، بالتنسيق مع السلطات لضمان توجيه الأموال نحو الأغراض الدينية والاجتماعية النزيهة، بعيدًا عن التسييس.

10. مراقبة شركات «صناعة الحلال» والمؤسسات الاقتصادية

يجب تشديد الرقابة على أنشطة شركات بيع المنتجات الحلال، ومتابعة محاولات الجماعة للنفاذ إلى حصص السوق والاستحواذ على هذه الشركات بما

يتيح لها توظيف العائدات المالية في دعم مشاريعها. كما يلزم مراقبة الشركات التي تعتمد أساليب التسويق الشبكي بهدف توسيع دائرة الأعضاء وتدفق الأموال.

11. تقييد أنشطة التمويل الإسلامي المشبوهة

يتوجّب **عدم السماح للتنظيم بممارسة أنشطة التمويل الإسلامي** أو الترويج للاستثمار في الصكوك الإسلامية، التي ثبت أنها تُستخدم لاستقطاب أفراد من الجاليات وإقناعهم بالانخراط المالي دون علم بخلفيات الجهات المستفيدة.

إن تنفيذ هذه الاستراتيجية لا يعني محاربة التدين، ولا انتقاص حقوق المسلمين في ممارسة شعائرهم بحرية، بل هو إجراء وقائي ضروري لحماية قيم الدولة والوطن والتعايش السلمي، وصون النظام القانوني للدولة الوطنية.

إن صيانة الأمن القومي الأوروبي تتطلب إرادة سياسية واضحة، وتنسيقًا مؤسسيًا جادًا، ووضوحًا في توصيف الجماعات العابرة للحدود، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، بوصفها تهديدًا بنيويًا يجب مواجهته بمنهجية علمية وحزم قانوني.

كما أن صيانة الأمن القومي الأوروبي لا تتحقق إلا من خلال مقاربة شاملة تجمع بين الرقابة المالية الصارمة، وإصلاح البرامج التربوية والدينية، وتجفيف منابع الخطاب المؤدلج الذي يشرعن العنف ويحوّل المساجد إلى فضاء تعبئة سياسية. وتبقى إعادة بناء منظومة تأهيل الأئمة والخطباء أحد أهم أركان هذه المواجهة، بما يكفل استعادة الاعتدال الديني وتحصين المجتمعات من الاستغلال الأيديولوجي.

الحضور الكريم،

يسرني في هذا المقام أن أقدّم لكم لمحة عن تجربة بلدي، دولة الإمارات العربية المتحدة، في مواجهة تنظيم الإخوان المسلمين الإرهابي، وهي تجربة اتسمت بالشمولية والحزم والوضوح في الموقف.

فلقد صنّفت دولة الإمارات جماعة الإخوان تنظيمًا إرهابيًا رسميًا منذ عام 2014، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن هذه الجماعة تمثّل خطرًا وجوديًا على استقرار المجتمعات الوطنية وتماسكها، نظرًا إلى سعيها المنهجي لاستبدال الولاء الوطني بولاء حزبي عابر للحدود، يعمل على تقويض مفهوم الدولة الحديثة وإضعاف هويتها الجامعة.

وقد استند الموقف الإماراتي إلى رؤية شمولية ترى في فكر الإخوان المنبع الأيديولوجي الذي تغذّت منه التنظيمات الأكثر تطرفًا، مثل تنظيم القاعدة وداعش وسواهما من الجماعات التي اتخذت العنف سبيلًا لتحقيق غايات سياسية متطرفة.

وفي نوفمبر 2014، أصدرت الدولة قائمة رسمية للمنظمات الإرهابية شملت جماعة الإخوان المسلمين بكل مسمياتها وفروعها وتفرعاتها، إلى جانب جميع الجماعات والشخصيات الموالية لها أو الممولة منها أو المرتبطة بشبكاتها التنظيمية والمالية.

ولم تقتصر المواجهة على التصنيف القانوني، بل اتخذت الإمارات خطوات تشريعية وتنفيذية متكاملة، منها:

- **سنّ قوانين صارمة** تجرّم تمويل الإرهاب والترويج للأيديولوجيات المتطرفة.

- **تفكيك الشبكات التنظيمية السرية** داخل الدولة.
- **محاكمة العناصر التي تورطت في التآمر على نظام الحكم**، وفي مقدمتها قضية التنظيم السري عام 2013.

أما على الصعيد الفكري، فقد تميّز الخطاب الديني الإماراتي بأنه خطاب أصيل يستند إلى فهم الدين الإسلامي في مقاصده العليا وقيمه الرصينة، وهو خطاب متسامح يحتفي بتنوع البشر، ويستوعب جميع أطيافهم وأديانهم وأعراقهم. إنه دين يقوم على الأخلاق والفضائل، ويعلي من شأن الرحمة والعطاء والتضامن، والعدل، والحكمة، والسلام.

وفي هذا الخطاب، تُعد قيم المواطنة والولاء للوطن مكوّنًا أساسيًا؛ إذ لا يُختزل الدين في شعارات سياسية، ولا يُستخدم غطاءً لأجندات حزبية، بل هو دين يدعو إلى السلام لا إلى العنف، مصداقًا لقوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة يونس، الآية 25]

ويدعو أيضًا إلى التعارف والاحترام بين الشعوب والثقافات:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [سورة الحجرات، الآية 13]

ويقرّ بحرية الاعتقاد:

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [سورة البقرة، الآية 256]

ذلك أن الإسلام في جوهره **دين عبادة وأخلاق وسلام، لا دين صراع سياسي أو مشروع حزبي**

إن المناهج الدينية المعتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بخطاب معتدل ورصين، يحرص على تعليم الطلاب القيم الدينية الأصيلة والنبيلة، وفي مقدمتها احترام الكرامة الإنسانية، وحق الإنسان في الاختلاف والتعبير عن معتقداته. كما تؤكد هذه المناهج أهمية احترام الأديان كافة والانفتاح على الثقافات المختلفة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن الأديان السماوية جميعها تلتقي في فضاء القيم الإنسانية المشتركة، وتوحّد البشر على مبادئ الخير والرحمة والعدل.

وتتولى الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة في دولة الإمارات الإشراف الشامل على شؤون المساجد، وإدارة موارد الزكاة والأوقاف بما يضمن الشفافية وحسن التوجيه. كما تضطلع الهيئة بمسؤولية تنظيم خطبة الجمعة الموحدة في جميع مساجد الدولة، بحيث تكون الخطبة إطارًا تربويًا وأخلاقيًا يركّز على ترسيخ قيم التسامح والفضيلة والمواطنة الإيجابية. وهي تحرص على أن تخلو هذه الخطب من أي خطاب تسييس أو تجييش أو إقصاء أو تحريض على العنف، بما يرسّخ مكانة المنبر الديني كمصدر وعي وسلام وتلاحم مجتمعي.

وفي هذا السياق، تؤدي جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية في العاصمة الإماراتية أبوظبي دورًا محوريًا في إعداد أجيال جديدة من الدعاة والخطباء والأئمة الذين يحملون قيم التعايش والمواطنة والانفتاح العقلي. هؤلاء هم دعاة سلام يعتنقون معاني الرحمة والرأفة والسكينة، يجمعون بين رسوخ الانتماء الوطني والوعي العميق برسالة الدين الأخلاقية والإنسانية؛ ودعاة علم يتعمقون في دراسة الدين والفلسفة والإنسانيات، يجمعون بين وعي النص واستيعاب الاجتهاد العقلي، بين صدق الإيمان وحكمة الفلسفة، بين عمق العقيدة ورحابة الفكر. وهم يدركون أن العقل شريك أصيل في المعرفة، وأن الدين لا يتعارض مع العلم والفلسفة، بل يكمّلهما ويهديهما إلى مقاصد أرفع.

إن هـذه التجربـة الإماراتيـة تؤكـد أن مواجهة التطرف تقتـضي مشروعًا معرفيًا وثقافيًـا راسـخًا يعيد للديـن صفاءه، ولمجتمعاتنا، وحدتها، وسـلامها.

أيها الإخوة والأخوات،

إن مواجهة التمويل الإخواني ليسـت مواجهة ضد المسـلمين، ولا ضد المسـاجد، ولا ضـد حـق النـاس في العمـل الخيري، بـل هي معركـة لتجفيف منابـع التنظيمات السياسـية التي تتاجر بالإسـلام وتختطـف رمزية الدين لحسـاب أجنداتها.

إن تجريـد الإخـوان مـن قدراتهـم الماليـة هو الخطـوة الأولى لتحريـر الجاليات مـن ارتهـان سـياسي مزمـن، وخطـوة أساسـية لحمايـة أمـن أوروبـا وترسـيخ قيـم المواطنـة والاندمـاج.

ونحـن نواجـه منظومـة تعلمـت التكيـف عـبر عقـود، ولـن تنكـسر إلا عـبر تحالف واسـع بين الدولة والمجتمع والمؤسسـات الدينية المعتدلة والإعلام المسـؤول. وسـتبقى شراكـة أوروبـا مـع بعض الـدول التي حـررت الخطاب الديني مـن انغلاق الإخـوان حجـر الأسـاس في بنـاء بدائـل حضارية، وتقديـم خطاب ديني غير مسـيّس يواجـه التطـرف ويعيد للدين سـكينته وسـموّه.

ختامًـا، إننـا مدعـوون إلى تجاوز ردود الفعل الوقتية، وتبني اسـتراتيجية طويلة الأمـد تتكامل فيهـا الإجراءات القانونيـة والتكنولوجية والثقافية. فمسـؤولية حماية مسـتقبل الأجيـال القادمة أعظم مـن أن تترك للصدفـة أو للتجارب المعزولة.

أشـكركم عـلى حسـن إصغائكـم، وأتطلـع إلى أن يكـون هـذا الملتقـى خطـوة فارقـة نحـو بنـاء تعـاون أوروبي عالمـي متـين في مواجهـة التيـارات الإرهابيـة.

جامعة محمد بن زايد
للعلوم الإنسانية
MOHAMED BIN ZAYED UNIVERSITY FOR HUMANITIES

أبرز ما جاء في مشاركة سعادة الدكتور خليفة الظاهري، مدير الجامعة، في ندوة «العمل معًا لوقف تمويل الإخوان المسلمين في أوروبا «التي نظمها مركز تريندز للبحوث والاستشارات بالتعاون مع مجلس الشيوخ الفرنسي في باريس:

- جماعة الإخوان خطر على المجتمعات والدول؛ مشروعها قائم على التغلغل، والتفرقة، وتغذية الصراعات باسم الدين.
- الإخوان لا يؤمنون بقيمة المواطنة الحديثة، عندهم الولاء للتنظيم فوق الولاء للوطن، والعنف أداة مشروعة لتحقيق الغايات السياسية.
- مواجهة تمويل الإخوان ليست حربًا على الدين ولا على حرية العبادة، بل هي حماية للمجتمع من اختطاف الدين لمشاريع هدامة.
- التبرعات الخيرية والعملات المشفرة باتت أدوات جديدة لتمويل التنظيمات المتطرفة، ما يجعل فرض سياسات الرقابة المالية على هذه الجماعات أولوية أوروبية مشتركة.
- إحكام الرقابة على شركات «صناعة الحلال» والمؤسسات المالية الموازية ضرورة للحد من توظيف العائدات في مشاريع الدعاية والتطرف.
- تجريد الإخوان من مواردهم المالية هو الخطوة الأولى لتحرير الجاليات من هيمنتهم، وحماية مستقبل الأجيال.
- عندما تجف منابع تمويل الإخوان الإرهابية، يفقدون القدرة على التأثير والتجنيد وإنتاج الرمزية التي يستقطبون بها الشباب؛ لذا فإن تجفيف التمويل خطوة جوهرية لحماية السلم الاجتماعي.
- احتكار الإخوان للخطاب الديني داخل المساجد وخطب الجمعة يهدد التعايش ويشرعن التطرف، مما يجعل تطوير منظومة تدريب وطنية للأئمة ضرورة لا تحتمل التأجيل.
- تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة ومتقدمة: صنّفت الإخوان تنظيمًا إرهابيًا منذ عام 2014، وتبنت خطابًا دينيًا أصيلًا قائمًا على التسامح والولاء للوطن.